

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

## التعاقد بوساطة الإنترنت

( دراسة مقارنة تحليلية )

رسالة ماجستير

مقدمة من

محمد موسى خلف

إشراف

أ. د. عثمان التكروري

2004

# التعاقد بوساطة الإنترنت

## دراسة مقارنة تحليلية

مقدمة من:

محمد موسى محمد خلف

بكالوريوس قانون من جامعة القدس - فلسطين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون

كلية الحقوق

برنامج الدراسات العليا

جامعة القدس

2004

## التعاقد بوساطة الإنترنت

### الملخص

إن هذا البحث ( الرسالة ) هو بحث قانوني موضوعه العقد الذي يتم إبرامه بوساطة  
وعبر شبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت ) بقصد النظر في جوانب العقد المختلفة الذي يتم بهذه  
الطريقة، وبالذات في كيفية التعبير عن الإرادة عبر هذه الوساطة ، في ضوء القوانين المختلفة  
في هذا الشأن . وكذلك من حيث مجلس العقد وحكمه هل هو تعاقد ما بين غائبين أم هو تعاقد ما  
بين حاضرين ، ونقصد طبعا بقولنا مجلس العقد (ذلك المجلس الافتراضي الذي يجمع المتعاقدين)  
الذي يمكن أن يكون كل منهما في قارة مختلفة أثناء عملية التعاقد .

إن ما شهدته السنوات القليلة الماضية من تطور سريع للتبادل الإلكتروني للبيانات و  
المعلومات من خلال شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الإنترنت) كان له ابلغ الأثر على  
آلية التعاقد ، فلم تعد اغلب العقود تنعقد بالطريقة التقليدية السابقة ، فقد اصبح اليوم الواحد منا  
وهو جالس في بيته أو مكتبه ومن خلال جهاز كمبيوتر متصل بخط هاتف يستطيع ان يبرم اكبر  
الصفقات واعقدها لا بل ويستطيع أن يفاوض على جميع شروطها ويبرم ما شاء الله له ان يبرم  
من العقود.

إن هذه الوسائل الإلكترونية أتاحت الكثير من الفرص وفتحت الكثير من الآفاق ، إلا أنها  
وفي نفس الوقت تطرح الكثير من التحديات على واقعا المحلي والعربي بشكل خاص ، ذلك أن  
الغرب قد أوجد حولا لأغلب التحديات القانونية التي تطرحها هذه الوسائل وذلك بوضع  
التشريعات التي عالجت انعقاد العقد وآثاره عندما ينعقد بوساطة الإنترنت.  
و موضوع هذا البحث يتجلى في إخضاع هذه التحديات للنظرية العامة للعقد وفق القوانين المدنية  
المعمول بها في فلسطين والأردن ، مقارنة ذلك مع القوانين النموذجية التي وضعتها لجنة الأمم  
المتحدة للقانون التجاري الدولي ( الاونسترال ) United Nation commission on  
International Trade Law . وبالذات القانون النموذجي الخاص بالتجارة الإلكترونية  
الصادر عام 1996 و القانون النموذجي بشأن التوقيع الإلكتروني الصادر عام 2001 . والذين  
على إثرهما قامت معظم البلدان بتصويب تشريعاتها القديمة أو سن قوانينها الجديدة بما يتوافق مع  
ما ورد بهذين القانونين .

وقد سرنا في هذا البحث على هدى هذين التشريعين بالإضافة إلى القوانين العربية  
والأجنبية الأخرى ذات الشأن ، مقارنة كل ذلك بنظرية العقد لدينا في فلسطين والأردن فكانت  
البداية ، بالتعريف بالإنترنت وكيفية وطريقة عملها ، حتى يكون القارئ فكرة عنها ، وبعد ذلك  
انتقلنا إلى بحث التعبير عن الإرادة في ضوء القوانين المدنية المقارنة ، وما جاء ت به القوانين

الإلكترونية ، أي التعبير عن أرائه بشكله التقليدي ، وبشكله الجديد عبر الإنترنت ، لنكتشف أن الغرب قد سبقنا عشرات السنين في هذا المجال ، حتى لا نبالغ إن قلنا إن هذه الوسائل أصبحت تقليدية بالنسبة إليهم .

ثم واقتداء بالفقه المعاصر حيث عمد المؤلفون فيه إلى مناقشة موضوع النيابة في التعاقد قبل الولوج إلى مواضيع الإيجاب و القبول ، فقد خصصنا الفصل الثاني لموضوع النيابة ، وناقشناها من جوانبها المختلفة ، لنكتشف أن القوانين النموذجية وكذلك التشريعات الوطنية الإلكترونية الغربية والعربية قد أحالت أحكام النيابة وكل ما يتعلق بها إلى القوانين المدنية في الدول المختلفة ، أي إلى القانون المدني في الدولة نفسها .

بعد ذلك وفي الفصل الذي يليه ، بحثنا الإيجاب والقبول ، كل في مبحث مستقل ، مبتدئين بالإيجاب ، معرفين له في قوانيننا وفي القوانين المقارنة ، مبينين حالات إلزامه ، وحالات سقوطه، ثم بحثنا كل ذلك من الناحية الإلكترونية أي الإيجاب الذي يتم بواسطة الإنترنت ، وناقشنا هذه العروض التي تصادفنا ليلا ونهارا ، أثناء تصفحنا للشبكة ، ومدى انطباق مفهوم الإيجاب عليها ، ثم نظرنا في التشريعات النموذجية و الإلكترونية لتحديد مفهوم الإيجاب فيها .

و القبول كذلك خصصنا له مبحث آخر ، درسنا فيه ما بحثناه في الإيجاب ، بالإضافة إلى صلاحية السكوت في التعبير عن القبول.

ثم انتقلنا في الفصل الأخير من هذه الأطروحة إلى البحث في مجلس العقد ، مقارنين في ذلك ما بين مجلس العقد التقليدي ومجلس العقد الإلكتروني ، أو الذي يتم عبر الإنترنت ، حيث قمنا ببحث التعاقد فيما بين حاضرين والتعاقد فيما بين غائبين في مبحث أول ، وطبقنا كل ذلك على تقنيات الشبكة ، وإمكاناتها في مبحث ثاني ، لنقف مع جانب جديد من الفقه يعتقد بوجود مجلس عقد افتراضي ، يتشابه إلى أبعد الحدود مع المجلس التقليدي .

ثم انتهينا إلى الخاتمة والتوصيات ، حيث خرجنا من خلال أطروحتنا هذه بمفهوم واضح للعقد الإلكتروني ، وللتعبير عن الإرادة الذي يتم عبر الإنترنت ، ووضعنا عدة اقتراحات وتوصيات ، نتمنى على ذوي الشأن في فلسطين إعمالها والأخذ بها في المستقبل غايتنا في هذه الرسالة وبتوفيق المولى أن نفتح آفاقا لم تكن مطروقة من قبل في وطننا الحبيب

**والله الموفق**

**محمد موسى خلف**